مقاربة منظمة الأمم المتحدة للحد من الفقر العالمي

United Nations approach to global poverty reduction

تاريخ الاستلام: 2020/06/22؛ **تاريخ القبول:** 2023/03/29

ملخص

إن ظاهرة الفقر هي ظاهرة عالمية لا تحدها حدود وطنية رغم الاختلاف في حدتها و مضمونها من دولة لأخرى، و لذلك عملت المنظمة الدولية و هي منظمة الأمم المتحدة على الاهتمام بهذه الظاهرة و ساهمت بشكل كبير في الحد من هذه الظاهرة و ذلك من خلال اعتماد مقاربة تهدف على تبني العديد من الاستراتيجيات العالمية التي أخرجت مفهوم الفقر من مفهومه الضيق الذي كان مُعتمدا في السابق إلى مفهوم أوسع، إضافة إلى أنها رأت أن الحد من الفقر لا يعني الاهتمام بجانب الدخل للأفراد فقط أو بالجانب الاقتصادي لأية دولة، و إنما تعداه ذلك إلى الاهتمام بأبعاد مختلفة، إضافة إلى تبني العديد من المبادرات العالمية ساهمت بشكل كبير في الحد من تلك الظاهرة على المستوى العالمي.و لقد جاءت هذه الدراسة للتوصل الى العديد من الأهداف أهمها التعرف على مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، التعرف على المقاربة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في التوسيع من ذلك المفهوم و في الحد منه على المستوى العالمي، و مدى تأثيره على حقوق الإنسان و التنمية.

لذا الإشكالية التي يمكن طرحها هنا هي: ما هي مرتكزات المقاربة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للحد من الفقر العالمي؟

الكلمات المفتاحية: الفقر العالمي - مقاربة الأمم المتحدة - حقوق الإنسان – التنمية.

* وهيبة زبيري

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.

Abstract

The phenomenon of poverty is a global phenomenon that is not bordered by national borders, despite the difference in its severity and its content from one country to another. Therefore, the international organization, the United Nations Organization, worked to take care of this phenomenon, and contributed greatly to reducing this phenomenon, by adopting an approach It relies on adopting many global strategies that have removed the concept of poverty from its narrow concept that was previously adopted to a broader concept, in addition to seeing that reducing poverty does not mean interest in the side of income only for individuals or the economic aspect of any country, but rather exceeds it to interest In various dimensions, in addition to the adoption of global initiatives have contributed greatly to reducing this phenomenon at the global level.

And this study came to reach many goals, the most important of which is the identification of the concept of multidimensional poverty, the identification of the approach adopted by the United Nations in expanding from that concept and in reducing it at the global level, and the extent of its impact on human rights and development.

So the problem that can be presented here is: What are the foundations of the approach adopted by the United Nations to reduce global poverty?

Keywords: global poverty, UN approach, human rights, development.

Résumé

Le phénomène de la pauvreté est un phénomène mondial qui n'est pas bordé par les frontières nationales, malgré la différence de gravité et de contenu d'un pays à l'autre. C'est pourquoi l'organisation internationale, qui est l'Organisation des Nations Unies, a œuvré pour prendre en charge ce phénomène et a largement contribué à le réduire, en adoptant une approche qui vise à En ce qui concerne l'adoption de nombreuses stratégies mondiales qui ont retiré le concept de pauvreté de son concept étroit qui avait été précédemment adopté à un concept plus large, en plus de cela, il a constaté que la réduction de la pauvreté ne signifie pas une attention uniquement au revenu des individus ou à l'aspect économique de tout pays, mais qu'elle transcende l'intérêt pour les dimensions Divers, outre l'adoption de nombreuses initiatives mondiales, qui ont grandement contribué à réduire ce phénomène au niveau mondial.Et cette étude a atteint de nombreux objectifs, dont le plus important est l'identification du concept de pauvreté multidimensionnelle, l'identification de l'approche adoptée par les Nations Unies pour l'élargir à ce concept et la réduire au niveau mondial, et l'étendue de son impact sur les droits de l'homme et le développement.

Le problème qui peut être présenté ici est donc: quels sont les fondements de l'approche adoptée par les Nations Unies pour réduire la pauvreté dans le monde?

Mots clés: pauvreté mondiale, approche de l'ONU, droits de l'homme, développement.

* Corresponding author, e-mail: hibbazebiri@yahoo.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2023.

– مقدمة

الفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة و متفشية و متعددة الأبعاد فحسب تقرير جديد للأمم المتحدة في جويلة 2019 يكشف عن "تفاوتات شاسعة" فيما يخص الفقر بين بلدان العالم ومناطقه المتعددة، وحتى بين الشرائح الأكثر فقرا داخل المجتمعات المختلفة في الدولة الواحدة.، و قد كشف التقرير عن مؤشر الفقر الجديد الذي يدرس حالة الفقر – ليس فقط بحساب المرتبات ودخل الفرد – بل أيضا في تجلياتها و يؤكد أن الفقر "متعددة الأبعاد"، مثل فقر الصحة ونوعية العمل، والافتقار للأمان من تهديد العنف،و أوضح التقرير أن هناك أكثر من مليار (1.3مليار)شخص يكابدون العيش بأقل من دولار واحد في اليوم،1 بل إن هناك تحديا أقوى يكمن فيما يمكن أن تكشف عنه القياسات الإحصائية، ومنها أن الفقر يولد شعورا متناميا بقلة الحيلة والمهانة، وعدم القدرة على التفكير أو التخطيط أو الجنوح بالخيال إلى ما يتجاوز واقع الكفاح اليومي لمجرد البقاء.

من المؤكد أن الفقر ظاهرة عالمية تحدث في أي مجتمع ولا منجاة منه لأي دولة، وعلى سبيل المثال فإنه من بين 20 بلدا صناعيا هناك ما يزيد على نسبة١٠ في البلدان الغنية ١ المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر ،و تعمل منذ منتصف التسعينات على التصدي للفقر داخليا، لكن المجتمع الدولي اتفق على أن هذه الظاهرة متفشية أكثر في البلدان النامية، لذا يتحد في مواجهة أسوأ أشكال الفقر في هذه البلدان، و كان لابد من التصدي لهذه الظاهرة على مستوى عالمي أيضا، لهذا عملت منظمة الأمم المتحدة للحد من هذه الظاهرة بمختلف أجهزتها باعتبارها منظمة عالمية و عملها يمس مختلف أعضائها التي هي أغلب دول العالم.

لذا إن الهدف من هذه الدراسة هي توضيح الدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية للحد من ظاهرة الفقر، و هل أن لذلك الدور فعالية على مستوى الواقع العالمي أم أنها لا تصدر إلا توصيات ليست لها القيمة الإلزامية على الدول.

إشكالية الموضوع:ستكون الدراسة وفق الإشكالية التالية: ما هي مرتكزات المقاربة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للحد من الفقر العالمي؟

منهج الدراسة:سيتم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي لإعطاء بعض التعريفات الخاصة بالفقر و الفقر الموسع و الضيق، والمنهج التحليل لتحليل مقاربة الأمم المتحدة للحد من الظاهرة والمرتكزات التي اعتمدت عليها.

محاور الدراسة:

ستكون الإجابة على تلك الإشكالية وفق المحاور التالية:

الاعتماد الأممي على المفهوم الأوسع للفقر.

اعتماد منظمة الأمم المتحدة على تعدد أبعاد الفقر –من حقوق الإنسان، التنمية المستدامة ....

تبني المنظمة مبادرات عالمية للحد من الفقر العالمي.

المحور الأول: المفهوم الأممي الأوسع للفقر :

قبل التعرف على المفهوم المعتمد من قبل الأمم المتحدة للفقر لابد من التعرف على مفهوم الفقر بصفة عامة ، و حيث توجد العديد من التعاريف المقدمة للفقر و التي تختلف باختلاف الحالة محل الوصف، فإنه يمكن تقسيم التعاريف المقدمة للفقر

إلى التعريف المطلق و التعريف النسبي، التعريف الضيق و التعريف الأوسع للفقر:

أولا -الفقر المطلق و الفقر الواسع:

1-الفقر المطلق:يرتكز مفهوم الفقر المطلق على تقدير الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجات الفرد الأساسية، حيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه حياته على حافة خطر العيش. و هذا حسب تعريف البنك الدولي للفقر المطلق من خلال ما تضمنه تقرير التنمية لسنة 1980 أن الفقر يعبر عن سوء التغذية و الأمية و الأمراض لكون دخل الفرد ادني من مستوى العيش اللائق.2

2-**الفقر النسبي**: يتضمن مفهوم الفقر النسبي الإشارة إلى أن الفقراء يعتبرون أكثر حرمانا بالنظر إلى فئات المجتمع الأخرى. وبهذا يصبح الفقراء هم الذين لا يتحصلون على حد ادنى مقبول من الرفاه البشري، وهو ما يعني أن الفقر النسبي يشير إلى مستوى إشباع الحاجات الأساسية و مستوى المعيشة ونوعية الحياة وقدرات الأفراد و الجماعات داخل المجتمع.3

يتفق كل من مفهومي الفقر المطلق و النسبي حول نقطة أساسية و هي وصف و تعريف ظاهرة الفقر تعريفا دقيقا، حيث ارتبط بداية بالجوانب الكمية فقط متمثلة في نقص الدخل الفردي و عدم كفايته لتلبية الحاجات الأساسية، وبعد ذلك سرعان ما بدأ مفهوم الفقر يتوسع ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان المادية و الاجتماعية و الصحية و النفسية....

ثانيا-التعريف الضيق و التعريف الأوسع للفقر:

1 -**التعريف الضيق** للفقر:يحصر هذا التعريف الفقر في ظاهرة واحدة و هي نقص الدخل الفردي للفرد الذي يسمح له في تحصيل حاجاته الضرورية من غذاء و كساء و دواء و مسكن لائق، أي التركيز على الجانب المادي للظاهرة الذي به يحسن الفرد مستوى معيشته في مجتمع معين.4

2 -التعريف الأوسع للفقر:

اعتمد المفهوم الأوسع للفقر من قبل العديد من المفكرين واهم من اعتمده هو أمرتيا سن Sen في مؤلفه " التنمية حرية" حيث عرف الفقر على أنه:" الفقر هو حرمان من القدرات الأساسية و ليس مجرد تدني في الدخل، على أن نقص الدخل يعتبر سببا رئيسيا في حرمان الشخص من القدرة." و يعتبر Sen ان امتلاك الفرد للقدرات الأساسية معناه تمتعه بحريات موضوعية تمكنه من بناء نوع الحياة التي يريدها5.

و المقصود بذلك أن الدخل مهم جدا في تحديد نسبة الفقر ، و لكن لا يكون كذلك إلا إن تأثر الدخل بمؤثرات موضوعية تختلف من فرد لأخر و من مجموعة لأخرى و من منطقة لأخرى، و من تلك المؤثرات : السن، الحالة الصحية، التمييز بين الذكر و الأنثى في الحصول على الدخل(أي انعدام المساواة النسبية بين الجنسين) ، البلدان المتقدمة و البلدان النامية، فالفقير في بلد متقدم ليس هو الفقير في بلد نامي، فالأول قد يعاني أكثر من الثاني و ذلك بسبب متطلبات الحياة المكلفة في البلد المتقدم ....الخ .6

هذا التوسع الذي أتى به Sen منذ سنة 1978 تم اعتماده لاحقا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 1997 و أكد عليه سنة 2010 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 " الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية" الذي عرف الفقر متعدد الأبعاد على أنه: الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل

يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة و سوء التغذية، وتدين مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة."7

المحور الثاني: مقاربة الأمم المتحدة للفقر المتعدد الأبعاد:

اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثالثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة استخدم لقياسها عشرة مؤشرات. كما صمم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة المعد للمقارنات الدولية، وهي منهجية لتحليل مدى وطبيعة فقر الأطفال المتعدد الأبعاد فيما يتصل بجوانب تتعدى جانب الثروة المادية. وتمثل هذه المؤشرات العالمية المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد أداة قوية لقياس الحرمان العالمي المدقع. لكنها ليست فعالة في رصد أشكال الفقر الأقل حدة التي تنتشر في العديد من البلدان العربية ذات الدخل المتوسط مثل الأردن أو مصر أو المغرب،و هذا ما أوضحه التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد سنة 2017 على النحو التالي:8

بعد التعليم له مؤشران هما: الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة. أما البعد الصحي فله ثالثة مؤشرات هي: التغذية، ووفيات الأطفال، والحمل المبكر، إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل :توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، وعدم الاكتظاظ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات، والقدرة على التنقل، وتوفر ُسبل العيش . ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدان فاصلان ، يعكس أولهما مستوى أعلى من الحرمان هو الذي ينطوي عليه الفقر المدقع، ويشابه هذا الحد دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، ولكنه ليس مطابقا له. أما الحد الآخر فيعكس مستوى أقل حدة من الحرمان هو الذي ينطوي عليه الفقر، ودوره أن يقيس الفقر متضمنا الفقر المدقع. وبينما تتباين حدود الفصل عادة بين مؤشرات الفقر المدقع والفقر، فهي تبقى على حالها في حالة الدرجة الإجمالية لتحديد الأسر المعيشية الفقيرة. وتُصنف الاسرة كأسرة فقير ة فقرا مدقعا أو كأسر ة فقيرة إذا كان المستوى الإجمالي للحرمان الذي تعانيه من مجموع أوزان المؤشرات ألثني عشر، أكثر من 3.33 في المائة من أقصى حالة حرمان ممكنة9.

و هي نفس الأبعاد التي تم اعتمادها قبلا في تقرير التنمية البشرية لسنة الذي 2010 حدد مؤشرات الفقر على النحو التالي:

أبعاد الفقر	المؤشرات
مستوى المعيشة	الأصول
	الأرضية
	الكهرباء
	المياه
	الصرف الصحي
	وقود الطهي

التعليم	التحاق الأطفال بالمدارس
	سنوات الدراسة
الصحة	وفيات الأطفال
	التغذية

إذا للفقر متعدد الأبعاد عشرة مؤشرات، لكل منها الأهمية نفسها ضمن البُعد الذي يعود إليه ، وتعتبر الأسرة فقرية في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين و ستة مؤشرات على الأقل (يختلف الحد الفاصل حسب وزن كل مؤشر في المقياس ككل) .

و لقد أكدت إحصائيات تقرير التنمية لسنة 2010 أنه على الرغم من أن مقياس الفقر الأكثر شيوعا في الوقت الحالي هو فقر الدخل، و لكن عند تحديد عدد السكان الذين يعانون من فقر الدخل في الدول باستخدام الخط المحدد للعيش على 1.25 دولار في اليوم مقابل أولئك الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد و خاصة في البلدان ذات المستوى المنخفض في التنمية مثل اثيوبيا، غواتيمالا، المغرب ...،نجد أن عدد السكان الذين يعنون من الفقر متعدد الأبعاد يفوق عدد أولئك الذين يعانون من فقر الدخل،10، كما أنه هناك تفاوت في نسبة الفقر متعدد الأبعاد ليس بين الدول فقط بل داهل الدولة ذاتها، و هذا ما أكده تقرير الأمم المتحدة حول مؤشر الفقر العالمي الجديد سنة 2019، و يرى أن الدول الأكثر فقرا كالدول الإفريقية تعاني تلك المفارقات، ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تجد أن نسبة عدم المساواة في دولة جنوب أفريقيا تبلغ 6.3%، بينما تصل في جنوب السودان إلى 91.9%. وفي جزر المالديف الواقعة في منطقة جنوب آسيا تسجل النسبة 0.8%، مقارنة بنسبة 55.9% في أفغانستان.11

المحور الثالث: مبادرات منظمة الأمم المتحدة للحد من الفقر:

تتخذ المبادرات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة العديد من الأشكال أهمها:

أولا : ربط مفهوم الفقر بأبعاد أخرى: بحقوق الإنسان و التنمية الإنسانية:

1- الفقر و حقوق الإنسان:

تقدم حقوق الإنسان الدولية إطاراً للمعايير أو القواعد التي يمكن على أساسها وضع سياسات مفصلة عالمية ووطنية ومحلية لاستئصال الفقر. وفي حين أن الفقر يثير قضايا معقدة متعددة القطاعات تستعصي على الحلول البسيطة، فإن تطبيق الإطار المعياري لحقوق الإنسان الدولية على هذه القضايا يساعد على ضمان أن تحظى العناصر الأساسية لاستراتيجيات مكافحة الفقر، كعدم التمييز والمساواة والمشاركة والمساءلة، بما تستحقه من اهتمام متواصل.

وفي هذا السياق نجد الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة على المستوى العالمي بجعل التخلص من الفقر نص من النصوص الدولية الحامية لحقوق الإنسان و ذلك في أهم الإعلانات العالمية:

أ-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 :أكد الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان" بأنّ لكلّ شخص الحق في مستوى من المعيشة يفي بالمحافظة على الصحّة الجيدة والرفاهية له ولأسرته، وذلك في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

التي تنص على أن يكون لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.12

ب-العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لسنة 1966: تعمل الجنة الدولية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية أن تسلط الأضواء بشكل موجز على ثلاثٍ من سمات الإطار المعياري لحقوق الإنسان الدولية:

-أولاً: يشمل الإطار المعياري كامل مجموعة الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحق في التنمية. ولئن كانت الحقوق الواردة في العهد، مثل الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، حقوقاً بالغة الأهمية للفقراء، فإن اللجنة تؤكد أن جميع الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحق في التنمية، هي أيضاً حقوق لا غنى عنها للفقراء.، وتولي اللجنة، بحكم ولايتها وعلى ضوء درايتها وخبرتها، اهتماماً خاصاً للجوانب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في استراتيجيات مكافحة الفقر. وترى اللجنة، مع ذلك، أن جميع الحقوق على درجة واحدة من الأهمية كوسيلة لضمان تمكن الجميع من العيش الحر الكريم.

-ثانياً: يشكل عدم التمييز والمساواة عنصرين أساسيين من الإطار المعياري، الذي يشمل العهد. والفقر ينشأ أحياناً عندما يتعذر على الفرد الوصول إلى الموارد المتاحة بسبب هويته، أو عقيدته، أو مكان إقامته. وقد يؤدي التمييز إلى الفقر كما قد يؤدي الفقر إلى التمييز. واللامساواة قد تكون راسخة القدم في المؤسسات وضاربة الجذور في القيم الاجتماعية التي تشكل العلاقات داخل الأسر والمجتمعات. وعليه، فإن المعايير الدولية المتعلقة بعدم التمييز والمساواة، التي تقتضي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة ولأفراد هذه الفئات، تكون ذات دلالات عميقة فيما يتصل باستراتيجيات مكافحة الفقر13.

-ثالثاً: يتضمن الإطار المعياري إعطاء حق المشاركة في عملية صنع القرار الرئيسية لمن تمسهم هذه القرارات. ويرد الحق في المشاركة ضمن العديد من الصكوك الدولية، بما فيها العهد ، وإعلان الحق في التنمية،

ويستفاد من خبرة اللجنة أن أية سياسة أو برنامج لا يوضع بمشاركة الأطراف المعنية مشاركة نشطة ومستنيرة لا يكون فعالاً على الأرجح. وتشكل الانتخابات الحرة والنزيهة عنصراً هاماً من عناصر الحق في المشاركة، ولكنها لا تكفي لضمان تمتع الفقراء بالحق في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية التي تؤثر في حياتهم. وأخيراً، فمن الأرجح أن تكون سياسات مكافحة الفقر فعالة ومستدامة ومتسمة بالشمول والإنصاف والجدوى للفقراء إذا هي استندت إلى حقوق الإنسان الدولية. ولكي يحدث ذلك، ينبغي أن تؤخذ حقوق الإنسان بعين الاعتبار في جميع عمليات صنع السياسة ذات الصلة 9.ومن ثم، هناك حاجة إلى موظفين مدربين تدريباً مناسباً يقومون على إدارة عمليات جيدة تتوافر لها بيانات موثوقة مبوبة.

كما يوفر العهدان القدرة للفقراء بمنحهم حقوقاً وبفرض التزامات قانونية على الآخرين، مثل الدول. ومن الأمور الهامة للغاية أنه يلزم لإعمال الحقوق والالتزامات توافر عنصر المساءلة: فبدون نظام للمساءلة تصبح الحقوق والالتزامات مجردة من أي معنى. وعليه، يؤكد نهج حقوق الإنسان إزاء الفقر عنصر الالتزامات ويقتضي تحميل جميع أطراف المسؤولية، ومنها الدول والمنظمات الدولية، تبعة سلوكها فيما

يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تضمن تعليق اللجنة العام رقم 9 (1998) بشأن التطبيق المحلي للعهد ملاحظات بشأن آليات المساءلة القانونية للدول الأطراف. وعلى أطراف المسؤولية الآخرين تحديد آليات المساءلة الأنسب، كلٌّ وفق حالته. ومع ذلك، فأياً كانت آليات المساءلة فلا بد من أن تكون متاحة بِيُسر وأن تتوافر لها صفات الشفافية والفعالية.14

2 الفقر و التنمية البشرية:

في سبتمبر 2000 التزم قادة العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. تمتد رقعة هذه الأهداف لتشمل خفض أعداد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف، فضلا عن الحد من انتشار الإيدز وتعميم التعليم الابتدائي. ولتحقيق الأهداف، دشن الأمين العام مبادرات عدة، منها مبادرة تحدي القضاء على الفقر ومبادرة كل امرأة وكل طفل. وعلى الرغم من إحراز تقدم رائع في تحقيق كثير من تلك الأهداف، إلا أنه لم يزل هناك الكثير مما ينبغي فعله.

ولقد أدركت منظمة الأمم المتحدة للنجاح الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية ـــ وبالتالي ضرورة استكمال النجاحات المحققة في القضاء على الفقر، لذا جاءت مبادرة لتحقيق أهداف إنمائية لعام 2030 و تم اقتراح اثنا عشر هدفا عالميا أملا في تحقيقه لعام 2030، ومن بين أهم تلك الأهداف:

هدف القضاء على الفقر: ومن أهم غاياته:

خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من1.25 دولار يوميا ، استنادا إلى أرقام عام 2015 إلى صفر وتقليل نسبة الأشخاص الذين 1 يعيشون تحت خط الفقر.

زيادة نسبة الرجال والنساء والمجتمعات والشركات الذين لديهم حقوق آمنة و الأصول الأخرى في الأرض.

تغطية نسبة معينة من الفقراء و المحرومين بالحماية الاجتماعية.

تقليل نسبة الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية .15

فلا تنمية بكل ابعادها: الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية ، الاقتصادية،...في دولة تقبع تحت خط الفقر، فالفقر متعدد الأبعاد الذي لا يمس الدخل فقط بل مختلف جوانب الحياة المهمة، يحد من قدرات الفرد على العطاء لتحقيق التنمية، و يجعل الفرد لا يهتم إلا بتلبية تلك الحاجات التي تلبية العيش فقط دون أن يطور من نفسه أو بلده، كما يجعل الدولة تصب كل إمكانيتها للقضاء على تلك الظاهرة و لا تهتم بتحقيق التقدم ، بل لا يمكنها ذلك في ظل كل تلك الحاجات الملحة للأفراد.

3- اتخاد أجهزة الأمم المتحدة قرارات للحد من الفقر:

تعد القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة كآلية للحد من الفقر على المستوى العالمي، فهي هيئة عالمية و أغلب دول العلام عضو فيهاّ، لذلك و حتى و إن كانت أغلب قراراتها هي عبارة عن توصيات غير ملزمة فإن لها القيمة القانونية المهمة على المستوى الدولي:

أ-قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة للحد من الفقر العالمي:

لقد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات للحد من الفقر نذكر منها القرار رقم 196/47المؤرخ في 1992/12/22 التي تقرر فيه إعلان 17 أكتوبر بوصفه اليوم الدولي للقضاء على الفقر والاحتفال به ابتدءا من سنة .161993 وفي نفس

السنة أصدرت القرار رقم 47/143 المؤرخ في 1 مارس 1993 " حقوق الإنسان و الفقر المدقع" الذي أكدت من خلاله على أن الفقر المدقع و الحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان، و من ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني و الدولي لوضع حد لهما 17 .

و أيضا أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 48/183 المؤرخ في 1993/12/21 18 جعلت بمقتضاه سنة 1996 ،سنة دولية للقضاء على الفقر، إذ أنه تم إدراك بأن الفقر مشكلة متشعبة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي، وأن القضاء عليه في جميع البلدان أصبح أحد الأهداف ذات الأولوية للتنمية في التسعينيات من أجل تعزيز التنمية المستدامة، 19

كما أصدرت القرار 197/49 المؤرخ في 2 مارس 1995 بعنوان"حقوق الإنسان و الفقر المدقع"، و الذي تؤكد من خلاله بأن القضاء على الفقر واسع الانتشار و التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية هدفان مترابطان، و على أنه من الضروري بالنسبة للدول أن تدعم اشتراك أفقر الناس في عملية صنع القرار في مجتمعاتهم، و في تعزيز حقوق الإنسان، و في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر.20

و بموجب القرار ر قم 50/107 المؤرخ في 2005/12/20 وكذا القرار رقم 52/193 المؤرخ في 18/12/1997 تم التأكيد من خلالهما على ضرورة أن تركز الحكومات جهودها سياساتها على التصدي للأسباب الجذرية للفقر وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وعلى أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا مركزيا في الدعم و المساعدة المقدمين للبلدان الفقيرة ولاسيما البلدان الإفريقية والبلدان الأقل نموا، و في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف المبينة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية وبرامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسة المعقودة منذ سنة 1990 بهدف القضاء على الفقر .21

وقد أصدر على اثر ذلك الأمين العام للأمم المتحدة تقرير يستعرض فيه عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في الفترة ما بين 1997-2006 الذي يركز فيه على التطورات الرئيسة التي شهدها العقد ومن بينها ازدياد الالتزام بالقضاء على الفقر على المستويين الوطني والدولي وتطور استراتيجيات القضاء على الفقر تعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة دعما لجهود الدول الأعضاء واذا كان المجتمع الدولي يحتفل بالفترة 1997-2006 بوصفها عقد الأمم المتحدة الأوللقضاء على الفقر فإنه تم إعلان سنة 2005 السنة الدولية القروض المصغرة بموجب القرار رقم 53/197 المؤرخ في 1998/12/15 ،إذ تؤكد بأن برامج للائتمانات الصغيرة ساهمت بنجاح في انتشال الناس من الفقر، في كثير من بلدان العالم وتأخذ في اعتبارها أن هذا النوع من البرامج أفاد النساء بصفة خاصة، وأدت إلى تمكينهن أيضا.

ب-عقد المؤتمرات العالمية للحد من الفقر العالمي:

قامت الأمم المتحدة خلال التسعينيات بتنظيم العديد من المؤتمرات العالمية التي تناولت مسألة الفقر، بوصفها مشكلة من المشاكل الرئيسية في هذا العصر، و تم تبني العديد النصوص الدولية الصادرة عن هذه المؤتمرات (من اتفاقيات، إعلانات، وبرامج عمل)، و التي أكدت أن الفقر يشكل عائقا من أهم العوائق التي يواجهها الأفراد في حياتهم و كذلك الدول في إعمال حقوق أولئك الأفراد ، و من جملة هذه المؤتمرات تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة و المعقود في بيجين، و إلى مؤتمر القمة

العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، ولقد سمح إعلان و برنامج عمل فينا بتبني العلاقة بين الفقر المدقع و عدم تمتع أشد الناس فقرا، تمتعا كاملا بكافة حقوقهم.
.

وقد تم تعميق مسألة الاهتمام بظاهرة الفقر، من خلال مؤتمر القمة العالمي للتمية الاجتاعية بكوبنهاغن 1995 ، حيث عالج هذا المؤتمر ثلاث مواضيع رئيسة هي : القضاء على الفقر، العمل، و الاندماج الاجتماعي، و على اثر هذه القمة، قام رؤساء الدول و رؤساء الحكومات بتبني إعلان و برنامج عمل، تم الحديث من خلالهما و لأول مرة عن إمكانية التغلب على الفقر و القضاء عليه .و يعتبر إعلان الألفية كخلاصة لجميع المؤتمرات و القمم العالمية التي تم عقدها و التي ميزت سنوات التسعينيات، حيث تم التأكيد من خلال القمة، أي قمة الألفية، أين اجتمع رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، و الأمين العام للأمم المتحدة، والمتصرف العام لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية على رأي واحد، و هو أن الإنسانية لديها ما يكفي من الوسائل لتخطي التهديدات المستقبلية، و يمكنها أن تنقص من الفوارق الصارخة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، أي بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وكذا بين بلدان الغرب وبلدان الشرق، و يمكنها أيضا أن تخفف من الفقر داخل كل بلد عن طريق ضمان توزيع عادل للثروات، ومنح لجميع الأفراد نفس الفرص ولكن بشرط أن يتم الاعتراف بأن الفقر هو انتهاك لجميع حقوق الإنسان، وبالتالي يجب القضاء عليه، كما تم القضاء على العبودية وعلى التمييز العنصري و على الاستعمار .

ج-قرارات مجلس حقوق الإنسان بتعيين مقررين خاصين بشأن الفقر العالمي: المقرر الخاص هو خبير مستقل يعيّنه مجلس حقوق الإنسان ويتعهد بالقيام بالمهمات الرئيسية التالية:

(1) إجراء الأبحاث والتحاليل لتقديمها على شكل تقارير مواضيعية منفصلة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة؛ (2) القيام بزيارات قطرية وإعداد تقارير عن الحالات في الدول ذات الصلة بالمسائل المتعلقة بالولاية؛ (3) بعث الرسائل إلى الحكومات وسواها من المؤسسات في ما يتعلق بالحالات التي يُدَعى فيها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

أُنشئت ولاية الفقر المدقع في العام 1998 من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من ثمَّ عُهدت إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيو من العام 2006. وتعتبر هذه الولاية إحدى الولايات المتعددة التي تشكل مجتمعة ما يُعرف بنظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، و يتولى الأستاذ فيليب ألستون منصب المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان حالياً.

نشئت الولاية لتسليط الضوء بشكل أكبر على محنة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والتركيز على الانعكاسات التي تلحق بحقوق الإنسان بفعل الإهمال المنهجي الذي يتعرضون له جميعاً في غالب الأحيان. ويطلب مجلس حقوق الإنسان من الخبير المكلف بهذه الولاية بحث المبادرات المتخذة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وتقديم تقارير عنها إلى الدول الأعضاء، بهدف تعزيز القضاء على هذا النوع من الفقر22.

أهداف ولاية المقرر الخاص:

من خلال قراريه 8/11 و 3/26، يطلب مجلس حقوق الإنسان من المقرر الخاص القيام بما يلي:

تحديد نُهج لإزالة كل العقبات، بما في ذلك العقبات المؤسساتية، وصولاً إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

تحديد الإجراءات الأكثر فعالية المتخذة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، على ألا يُستثنى في ذلك التعاون مع المنظمات المالية الدولية.

توجيه التوصيات عن الكيفية التي يمكن بها للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع المشاركة في العملية الهادفة إلى التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية والتحسين المستدام لأحوالهم المعيشية، بما يشمل التمكين وتعبئة الموارد على كل المستويات.

دراسة تأثير التمييز وإيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في فقر مدقع.

المشاركة في تقييم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر وتقديم توصيات بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة خاصة الهدف الأول.

تنمية التعاون مع هيئات الأمم المتحدة التي تتناول الموضوع نفسه ومواصلة المشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالفقر المدقع23.

الأنشطة الرئيسية

يقوم المقرر الخاص في أدائه للولاية بما يلي:

إجراء زيارات قطرية:

الاستجابة للمعلومات التي يتلقاها بخصوص حالة حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع؛

إجراء حوار بناء مع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بغية تحديد سبل لإزالة جميع العقبات التي تحول دون التمتع الكامل للناس الذين يعيشون في فقر مدقع بحقوق الإنسان؛

تقديم تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة؛

التواصل مع الدول والأطراف المعنية الأخرى في ما يتعلق بالحالات التي يُدَعى فيها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع واستبعاد اجتماعي24.

التوصيات:

ولما سبق نقدم التوصيات التالية:

- على الجمعية العامة، والوكالات المتخصصة، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية أن تأخذ في حسبانها التناقض بين وجود حالات من الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي، وهي حالات ينبغي التغلب عليها، وبين وجوب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

- على الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تظل تراعي، في الأنشطة التي تنفذ في إطار عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، الروابط القائمة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع، فضلا عن الجهود الرامية إلى تمكين الناس الذين يعانون من الفقر من سبل المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي تهمهم؛
- على الأمم المتحدة تشديد القضاء على الفقر على سبيل الأولوية في منظومة الأمم

المتحدة بأسرها؛

- على الهيئات المكلفة برصد تطبيق الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، إلى مراعاة مسألة الفقر وحقوق الإنسان عند النظر في تقارير الدول الأطراف.

خاتمة:

من خلال ما سبق توضيحه يمكن التوصل للاستنتاجات التالية:

-إن التعريف الموسع للفقر يخرج الظاهرة من المفهومم الضيق الذي يحصرها في ضعف الدخل إلى ضعف في قدرات متعددة

-أن المقترب الذي اعتمدته الأمم المتحدة و المتمثل في تبني المفهوم الأوسع ساهم بشكل كبير في فهم الظاهرة على المستوى العالمي لإعطاء حلول على المستوى العالمي أيضا.

- أن مقترب الأمم المتحدة ساهم في التقليل من نسبة الفقراء على مستوى العالم لكونه ساهم في فهم احتياجاتهم.

-أن ذلك المقترب ساعد الدول في الوصول إلى ابعاد التنمية المختلفة و التي كانت محصورة في التنمية الإقتصادية للتعداه إلى الأبعاد الأخرى للتنمية من تنمية اجتماعية، ثقافية، سياسية....و أن كل تلك الابعاد يمكن أن تتأثر بالفقر إن لم يتم التخلص منه لن تكون هناك تنمية.

المراجع:

1 تقرير مؤشر الفقر العالمي الجديد-تفاوتات شائعة بين البلدان و داخلها، الأمم المتحدة،2019، على الموقع https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036611

2 البنك الدولي، تقرير عن التنية في العالم 1980، واشنطن، أوت 1980، ص 44، على الموقع http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/858371468330909850/pdf/108800WDR0v10A0Report01980000Arabic.pdf

3 بوكساني رشيد، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر ة الحد من أثاره في مختلف مناطق العالم، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014، ص 311

4بوكساني رشيد، علام عثمان، المرجع نفسه، ص 312.

أمارتيا سن، التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال، المطابع السياسية، الكويت 2004، ص 92

6أمارتيا سن، المرجع نفسه، ص 93، 94

7 تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشيرة، برنامج الأمم المتحدة undp، الامم المتحدة 2010، ص 95

https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/complete.pdf

8اللجنة االقتصادية واالجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي حول الفقر المتعدد أألبعاد، الامم الماحدة، بيروت، 2017 ، ص 4

9اللجنة االقتصادية واالجتماعية لغربي آسيا، المرجع نفسه، ص 10

10 تقرير التنمية البشرية 2010 ، المرجع السابق، ص 97

11 تقرير مؤشر الفقر العالمي الجديد-تفاوتات شائعة بين البلدان و داخلها، الأمم المتحدة،2019، على الموقع https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036611

12 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 ، www.un.org

13للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الخامسة والعشرين 2001، الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بيان اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، مكتبة حقوق الإنسان، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-st10.html

14للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع نفسه.

15تقرير مجموعة الخبراء حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ، لقضاء على الفقر وتحويل االقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، 2013، ص 16

https://resourcecentre.savethechildren.net/node/7758/pdf/hlp_child_friendly_report_arabic1_0.pdf

16الجمعية العامة، و ثيقة رقم،RES/A,47/196/قرار اتخذته الجمعية العامة، بمناسبة "الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر"،31 مارس 1993

17الجمعية العامة،وثيقة رقم، 47/143"RES/A/،حقوق الإنسان والفقر المدقع"، مؤرخة في 1مارس1993

18الجمعية العامة،48/183, RES/A/قرار اتخذته الجمعية العامة،بمناسبة" السنة الدولية للقضاء على الفقر"،16مارس1994.

19 لرقط سميرة، الفقر من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جلمعة سطيف2، 2014، ص 34

20 الجمعية العامة، وثيقة رقم،49/197"RES/A/،حقوق الإنسان و الفقر المدقع"، المؤرخة في 2 مارس 1995

21 لرقط سميرة ، المرجع السابق ، ص 35 نقلا عن : الجمعية العامة،وثيقة رقم ،50/107 ,"RES/A/الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، والإعلان الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

22 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع و حقوق الإنسان، الامم المتحدة، 2019 .

https://www.ohchr.org/AR/Issues/Poverty/Pages/SRExtremePovertyIndex.aspx

23 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المرجع نفسه.

24 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المرجع نفسه.